

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

# التقرير العالمي عن المخدرات

٢٠٠٩

خلاصة وافية





جيل، على جحافل من المهتمّين (الضائعين في الإدمان) ابتغاء الانتعاش الاقتصادي. هل أنصار هذه القضية يجنّدون أيضاً إباحة جرائم أخرى تبدو مستعصية، مثل الاتجار بالبشر، وجباية الضرائب عليها؟ لا ريب أن الاسترقاق العصري (للملايين) مدرّج لإيرادات جيدة من الضرائب لإنقاذ المصارف المتعثرة. وتستند الحجّة الاقتصادية كذلك إلى منطق مالي وإو، ألا وهو أن: كل تخفيض في تكلفة مراقبة المخدرات (بسبب خفض نفقات إنفاذ القوانين) ستقابلُه زيادة أكبر في الإنفاق على الصحة العمومية (بسبب طفرة استهلاك المخدرات). والعبرة من الحكاية: لا تُبَحّ الصفقات المؤذية لمجرد كونها عصبية على المراقبة.

ثانياً- ذهب آخرون إلى أن إباحة المخدرات بواسطة التقنين الرسمي لسوق المخدرات ستمكّن من تجنّب وقوع خطر صحي، (في شكل وباء مخدرات). مرة أخرى، هذا كلام ساذج وقصير النظر. بداية، كلما اشتدت المراقبة (على أي شيء) تعاضم وتسارع ظهور سوق (إجرامية) موازية، مما يبطل هذه الحجّة. وثانياً، لا يستطيع سوى القليل من البلدان (الغنية) اتخاذ تدابير رقابية من هذا القبيل. فماذا عن بقية البشر (وهم الأغلبية)؟ لماذا يُطلق العنان لوباء المخدرات في العالم النامي تلبية لحجج تحرّية تسوقها جماعة ضغط مناصرة للمخدرات وفي ميسورها أن تتعالج من آثارها. إن المخدرات ليست مضرّة لأنها مراقبة - وإنما هي مراقبة لأنها مضرّة؛ وهي تؤذي سواء أكان المدمن غنياً وجميلاً أم فقيراً ومهمّشاً.

إن إحصاءات المخدرات تأتي بالدليل والبرهان. فالنمو الجامح في الماضي قد فتر ويظهر أن أزمة المخدرات في تسعينات القرن الماضي أصبحت تحت السيطرة. كما أن تقرير عام ٢٠٠٩ هذا يقدّم مزيداً من الأدلة على أن زراعة المخدرات (الأفيون والكوكا) راكدة أو منخفضة. والأهم أن الأسواق الكبرى للمواد الأفيونية (أوروبا وجنوب شرق آسيا) والكوكاين (أمريكا الشمالية) والقنب (أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا) آخذة في الانكماش. أضف إلى ذلك أن ازدياد استهلاك المنشطات الاصطناعية، لا سيما في شرق آسيا وفي الشرق الأوسط، هو مبعث قلق، رغم أن تناولها بدأ يتناقص في البلدان المتقدمة.

ثالثاً- أخطر مسألة هي تلك التي تتعلق بالجريمة المنظمة. فكل النشاط السوقي الذي تراقبه السلطات توازيه صفقات غير

صادفت نهاية القرن الأول من مراقبة المخدرات (التي بدأت في مدينة شنغهاي عام ١٩٠٩) انتهاء العقد الذي استهلته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المخصّصة لمشكلة المخدرات في عام ١٩٩٨. وقد حفزت هاتان المناسبتان التفكير في مدى فعالية سياسة المخدرات وحدودها. وأسفر الاستعراض عن إعادة التأكيد على أن المخدرات ما زالت تشكل خطراً على البشرية. ولهذا السبب، فإن المخدرات خاضعة للمراقبة وينبغي أن تظل كذلك. وقد حدا هذا الإقرار بالدول الأعضاء إلى تأكيد دعمها الصريح لاتفاقيات الأمم المتحدة التي أنشئ بمقتضاها النظام العالمي لمراقبة المخدرات.

وفي الوقت ذاته، أبرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعض الآثار السلبية الناجمة عن مراقبة المخدرات والتي من الجلي أنها غير مقصودة، مما يشير إلى ضرورة التحاور حول سبل ووسائل معالجتها. وفي الآونة الأخيرة، تزايد نداء السياسيين والصحافة وحتى الرأي العام، وإن كان هذا النداء لا يزال محدوداً في نطاقه، قائلين بصوت واحد: إن مراقبة المخدرات غير مجدية. وهذا الصوت ما زال يعلو وهذه الرسالة ما زالت تنتشر.

هذا الحوار العام يتسم في جانب كبير منه بتعميمات شديدة وحلول تبسيطية. إلا أنه يتبين، من خضمّ المناقشة، أن الحاجة تقتضي تقييم نجاعة النهج المتبع حالياً. وقد خلص المكتب، بعد دراسته للمسألة استناداً إلى بياناتنا، إلى أن التغييرات، وإن كانت ضرورية، ينبغي أن تكون في اتجاه الاستعانة بوسائل مختلفة لحماية المجتمع من المخدرات، أكثر من كونها سعياً وراء هدف مختلف يتوخّى الرجوع عن تلك الحماية.

### ألف- ما هي فحوى الحوار حول العزوف عن المراقبة؟

لقد طُرح العديد من الحجج التي تدعو إلى العزوف عن مراقبة المخدرات، استناداً إلى أسس '١' اقتصادية و'٢' صحية و'٣' أمنية، وإلى مزيج منها.

أولاً- الحجّة الاقتصادية لإباحة المخدرات هي: أباحتها المخدرات واحنوا إيرادات من الضرائب. فهذه الحجّة تحظى باستحسان متزايد، ذلك أن الإدارات الوطنية تبحث عن مصادر دخل جديدة في هذه الأزمة الاقتصادية الراهنة. وهذه الحجّة الداعية إلى الإباحة وجني الضرائب غير مقبولة أدبياً واقتصادياً. فهي تقترح ضريبة شاذة تُفرض، جيلاً بعد

## باء- مزيج من السياسات أفضل

كانت الصلة بين الجريمة والمخدرات موضوع تقرير عنوانه: *الجريمة المنظمة وتهديدها للأمن: التصدي لتنتيجة مؤرقة من نتائج مراقبة المخدرات*<sup>(١)</sup>، قدّمته إلى لجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فقد كرّسنا فصل الموضوع المحوري من تقرير العام الحالي لزيادة تمحيص هذه المسألة ومضاعفاتها على السياسة العامة. وفيما يلي النقاط الرئيسية.

أولا، ينبغي، في إنفاذ القانون، أن يتحوّل التركيز من متعاطي المخدرات إلى المتجرين بالمخدرات. إن الإدمان على المخدرات مشكلة صحية: من يتناول المخدر يحتاج إلى مساعدة طبية لا إلى العقاب الجنائي. ويجب الاعتناء بالمدمنين بشدة على المخدرات. فهم يستهلكون أغلب المخدرات ويتسببون لأنفسهم وللمجتمع في أكبر الأذى - ويدرون على مافيات المخدرات أكبر دخل. ومن الأرجح أن تبني محاكم المخدرات ودوائر المساعدة الطبية مجتمعات أوفر صحة وأمانا مما يفعله الحيس. أناشد الدول الأعضاء أن تستهدف حصول الجميع على العلاج من المخدرات كالتزام لإنقاذ الأرواح والحد من الطلب على المخدرات: سيعقب ذلك هبوط العرض وما يقترن به من إيرادات إجرامية. فلنخطو نحو تحقيق هذا الهدف في السنوات القادمة، ثم نقدّر أثره الحميد في المناسبة المقبلة التي ستجتمع فيها الدول الأعضاء لاستعراض فعالية السياسة المتصلة بالمخدرات (٢٠١٥).

ثانيا، علينا أن نضع حداً لمأساة المدن التي تعمّ فيها الفوضى. إن صفقات المخدرات، شأنها شأن سائر الجرائم، يتم معظمها في بيئات حضرية تتحكم فيها جماعات إجرامية. وهذه المشكلة ستفاقم في المدن الضخمة في المستقبل، إذا لم تواكب الحكومة التحضّر. إلا أن اعتقال الأشخاص وضبط ما في حوزتهم من مخدرات لاستخدامهم الشخصي شبيهة باقتلاع الأعشاب الضارة، أي من الضروري إعادة الكرة في اليوم التالي. وحل المشكلة لا يتأتى إلا بمعالجة مشكل الأحياء الفقيرة والتقصير في مدتنا، من خلال تجديد البنى التحتية والاستثمار في الناس - ولا سيما بإعانة الشباب، الذين هم عرضة للمخدرات

مشروعة، مثلما ذكر من قبل. ولم يكن هناك بدّ من أن تتولّد عن مراقبة المخدرات سوق إجرامية لها أبعاد ذات صلة بالاقتصاد الكلي وتستخدم العنف والفساد للتوسط بين العرض والطلب. لذلك يسوق بعض النقاد الحجة التي مفادها *أيحو المخدرات حتى تفقد الجريمة المنظمة إحدى مسارات أنشطتها*. مهلاً، إن المكتب على بينة من تهديدات مافيات المخدرات الدولية. وحسب تقديراتنا، فإن قيمة سوق المخدرات (في سنة ٢٠٠٥) فاقت كل التوقعات. وكان المكتب أيضا أول من دق ناقوس الخطر محذراً من التهديد الذي يمثله تهريب المخدرات إلى بلدان غرب وشرق أفريقيا ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى والبلقان. ونحن بذلك قد سلطنا الضوء على ما تمثله الجريمة المنظمة من تهديد للأمن، وهذا أمر يتناوله مجلس الأمن دورياً.

إننا بفتحنا لهذا الحوار حول المخدرات/الجريمة، وكثرة تمعننا فيه، استنتجنا أن تلك الحجج المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة قويّة. لذلك، لا بد من التصدي لها. وإني لأهيب بالحكومات أن تعيد تكييف مزيج سياساتها بدون تأخير، في اتجاه زيادة مراقبة الجريمة دون التقليل من مراقبة المخدرات. وبعبارة أخرى، فإن الحجة المساقاة بشأن الجريمة، وإن كانت صائبة، إلا أن استنتاجات من يستظهرون بها واهية.

لماذا؟ لأننا لا نعدّ دراهم: بل إننا نعدّ أرواحا بشرية. فالسياسة الاقتصادية هي فن عدّ الدراهم (النقود) والتوصل إلى تنازلات: التضخم مقابل العمالة والاستهلاك مقابل الادخار والموازن الداخلية مقابل الخارجية. أما الأرواح البشرية فهي شئ مختلف. فإذا شرعنا في المساومة بشأنها، وصل بنا الأمر إلى انتهاك حقوق الإنسان. إذن، لا مجال للمساومات، ولا تنازل، عند المخاطرة بالصحة والأمن: يجب على المجتمع العصري أن يحمي هذين المغمّين بكل ما أوتي من عزم، وفي مقدوره ذلك.

إني أناشد أنصار قضية حقوق الإنسان النبلاء في العالم بأسره إعانة المكتب على تعزيز حق المدمنين على المخدرات في الصحة: لا بد من مساعدتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. فالإدمان مشكلة صحية والمصابون به يجب ألا يُسجنوا أو يُطلق عليهم الرصاص وألا يكونوا، كما يوعد من ينادي بهذه الحجة، ضحية تنازلات من أجل الحد من خطر المافيا الدولية على الأمن. بالطبع، هذه الأخيرة يجب التصدي لها وفيما يلي نصيحتنا.

E/CN.15/2009/CRP.4 - E/CN.7/2009/CRP.4; (1)  
http://www.unodc.org/unodc/en/commissions/CCPCJ/  
session/18.html.

## خلاصة وافية

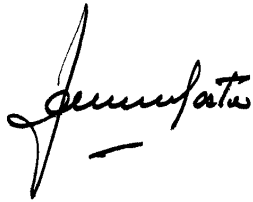
• هناك سياق آخر يستحق الاهتمام، وهو أحد أهم مكاسب البشرية، ألا وهو الإنترنت. فهي قد غيرت حياتنا، وخاصة الطريقة التي بها نتاجر وتواصل ونبحث وترقّه. لكنّ هذه الشبكة العالمية جعل منها المجرمون (والإرهابيون) سلاحاً أيضاً من أسلحة الدمار الشامل.

والغريب أنه، بالرغم من موجة العنف الحالية، ظلت النداءات الداعية إلى وضع ترتيبات دولية جديدة مناهضة لغسل الأموال وللجريمة الحاسوبية تجد أذاناً صمّاء. وفي غضون ذلك، تُلام السياسة المتصلة بالمخدرات وتقوِّض.

### جيم - كلاً ثم كلاً

ختاماً، إن إباحة المخدرات لن توقف أبداً الجريمة المنظمة الدولية. كما إنّ صناديق المافيات يغذيها الاتجار بالأسلحة والأشخاص وأعضائهم والتزوير والتهرب وابتزاز المال والترّيح والاختطاف والقرصنة، والقسوة على البيئة (قطع الأشجار وإلقاء النفايات السامة، إلخ). والمساومة بين الجريمة والمخدرات، مثلما نوقش أعلاه، ما هي إلا مواصلة لمخطط قديم بشأن إباحة المخدرات، وهو مخطط ما برح ينادي به أنصار المخدرات (يلاحظ أن أنصار هذه الحجة لا يطبقونها على مراقبة الأسلحة، التي ينبغي، في زعمهم، أن تشدّد وتمدّد: أي لا للأسلحة، نعم للمخدرات).

وإلى حد الآن، لقي مخطط الإباحة مقاومة شرسة وناجحة من لدن أكثرية مجتمعنا. ومع ذلك، لا مناص من تغيير سياسة مناهضة الجريمة. لم يعد كافياً القول: لا للمخدرات. علينا أن نقول أيضاً وبكل حماس: لا للجريمة. لا بديل لتحسين كل من الأمن والصحة. وسوف يكون إنهاء مراقبة المخدرات خطأ فادحاً. كما إنّ تجاهل ما تمثله الجريمة المنظمة من تهديد للأمن هو كارثة لا تقل شأنًا.



أنطونيو ماريا كوستا  
المدير التنفيذي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والجريمة، بإتاحة فرص التعليم والعمل والرياضة لهم. إنّ الأحياء المعزولة لا تنجّب المولعين بالمخدرات والعاطلين عن العمل: بل غالباً ما يكون العكس هو الصحيح. وفي هذه الأثناء تزدهر المافيات.

وثالثاً، وهذا هو الأهم، على الحكومات أن تستعين، جماعات وفرادى، بالاتفاقات الدولية الرامية إلى مكافحة المجتمع الهامجي. وهذا يعني التصديق على اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الفساد وما يتصل بهما من بروتوكولات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية والمهاجرين. وإلى حد الساعة، لم يحمل المجتمع الدولي هذه الالتزامات الدولية على محمل الجد. ففي حين يقاسي القاطنون في الأحياء الفقيرة وتُهاجم أفريقيا وتهمد العصابات المتحركة للمخدرات أمريكا اللاتينية وتتغلغل المافيات في المؤسسات المصرفية المفلسة، ما فتئ صغار المفاوضين في مؤتمرات الأطراف في هاتين الاتفاقيتين يجادلون بشأن إجراءات بيروقراطية وبشأن أفكار مبهمة تتعلق بالإدماج والملكية والشمولية وعدم الترتيب. هناك ثغرات كبيرة في تنفيذ اتفاقيتي باليرمو وميريدا بعد مرور أعوام على دخولهما حيّز النفاذ، إلى درجة أن عدداً من البلدان تواجه الآن حالة إجرامية تسيّبت فيها إلى حد كبير. بمحض اختيارها. وهذا سيء بما يكفي. والأدهى أن الجيران، الذين كثيراً ما يكونون مستضعفين، يدفعون ثمننا أعلى حتى من ذلك.

ثمّة الكثير مما يمكن لبلداننا أن تفعله لمواجهة غطرسة الجريمة المنظمة: إنّ السياق الذي تنشط فيه المافيات لا بد من معالجته هو أيضاً.

• غسل الأموال، فهو متفشّ ولا تعترضه أيّ مقاومة، في وقت انقطع فيه الاقتراض فيما بين المصارف. كما إن التوصيات التي وُضعت لمنع استعمال المؤسسات المالية لغرض غسل الأموال المتأتية من الجرائم غالباً ما يُضرب بها عرض الحائط. وفي وقت تتعثر فيه المصارف الكبرى، يعتقد المصرفيون فيما يبدو أنّ المال لا تفوح منه رائحة الفساد. والمواطنون الأمناء، الذين يكافحون في زمن العُسر الاقتصادي، يتساءلون لماذا لا تُضبط عائدات الجريمة - هذه العائدات التي تحوّلت إلى عقارات وسيارات وسفن وطائرات يُباهى بها.

### لمحة عامة

شهد عام ٢٠٠٨ حالات من الانخفاض في إنتاج الكوكايين والهيريون تبعت على التنازل. ويُجري المكتب، بالتعاون مع الدول المتضررة، استقصاءات سنوية في البلدان التي تنتج القسط الأوفر من تلك المخدرات. ويستدل من تلك الاستعراضات حصول انخفاض في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان بنسبة ١٩ في المائة وفي زراعة الكوكا في كولومبيا بنسبة ١٨ في المائة. أمّا الاتجاهات في بلدان منتجة أخرى فهي متباينة، لكنّ الإنتاج فيها ليس كبيراً بما يكفي للتعويض عن الانخفاض في ذبك المنتجين الرئيسيين. ومع أن البيانات غير مكتملة بما فيه الكفاية لإعطاء تقدير دقيق للانخفاض الشامل في إنتاج الأفيون والكوكا، فأغلب الظن أنه انخفض في واقع الأمر.

ومن الأصعب تعقب إنتاج مخدرات غير مشروعة أخرى، كما إنّ البيانات المتعلقة بتناول المخدرات محدودة. غير أن استقصاءات المتعاطين في كبرى الأسواق العالمية للقنب والكوكايين والمواد الأفيونية توحى بأن تلك الأسواق آخذة في التقلص. وحسب استقصاءات أجريت حديثاً للشباب في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، يبدو أن استعمال القنب متناقص في تلك المناطق. ويتضح من البيانات عن أكبر منطقة مستهلكة للكوكايين في العالم، أي أمريكا الشمالية، حدوث انخفاض. أمّا السوق الأوروبية فيبدو أنها مستقرة. وتدل التقارير الواردة من البلدان المعروفة تقليدياً باستهلاك الأفيون في جنوب شرق آسيا أيضاً على أن تعاطي ذلك المخدر هناك قد يكون متضاثلاً. ويبدو أن استعمال الهيريون في أوروبا الغربية مستقر.

وعلى النقيض من ذلك، ثمة عدّة مؤشرات على أن المشكلة العالمية فيما يتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية آخذة في التفاقم. فالضبطيات العالمية متزايدة وهذه المنشطات تصنع في عدد متكاثر من البلدان، مع مواقع وتقنيات صنع متنوعة. وكانت قرابة ٣٠ في المائة من الضبطيات العالمية في سنة ٢٠٠٧ قد حصلت في الشرق الأدنى والأوسط، حيث قد يكون تعاطي الأمفيتامين مهماً أيضاً. ويتزايد تهريب سلائف الميثامفيتامين إلى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية قصد صنع المنشطات الأمفيتامينية من أجل سوق أمريكا الشمالية، وربما يكون الاستعمال المحلي متصاعداً أيضاً. وإن سوق المنشطات الأمفيتامينية كبيرة الحجم ويحتمل أنها متنامية في شرق آسيا. بيد أن البيانات عن تلك المنشطات تطرح إشكالية خاصة ويذل المكتب جهداً منسقاً لتحسين رصد الاتجاهات في هذا المضمار.

كل تلك الأسواق سرية طبعاً، ويستلزم تتبع التغيرات استعمال أساليب تقديرية مختلفة. وهناك شحّ في البيانات، لا سيما في البلدان النامية، كما إنّ هناك أموراً عديدة يكتنفها غموض كبير. وللمرة الأولى، يتحدث التقرير العالمي عن المخدرات بصراحة عن مستوى الغموض، مقدماً تقديرات تتراوح بين الحد الأدنى والحد الأقصى بدلا من تقديم تقديرات بأرقام محددة. وهذا التحول يعقّد مقارنة تقديرات هذه السنة بتقديرات الطبقات السابقة من ذلك التقرير، إلا أنه خطوة أساسية إلى الأمام في سبيل تقديم تقديرات صحيحة.<sup>(٢)</sup>

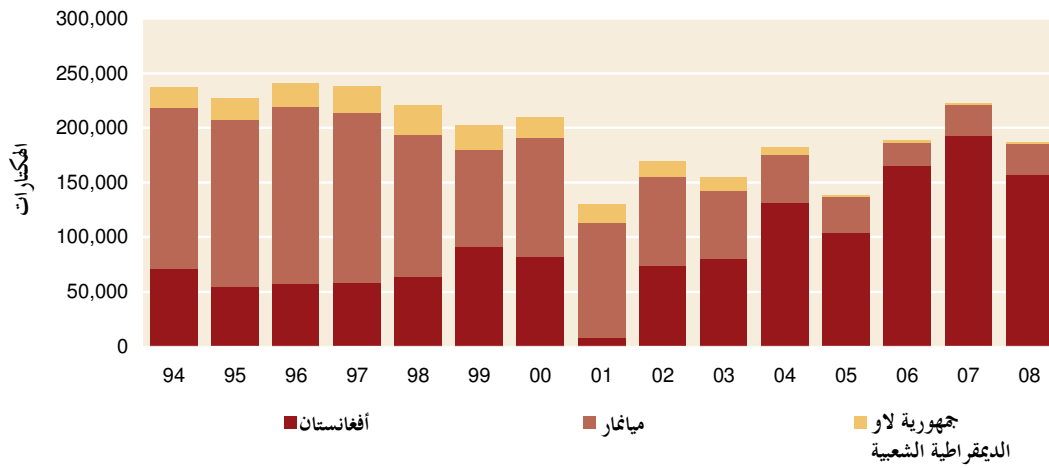
إنّ مستوى الغموض بخصوص زراعة الكوكا والأفيون هو الأدنى، حيث أجريت استقصاءات علمية في بضعة بلدان تحتضن القسم الأكبر من الإنتاج. وتم القيام كذلك بدراسات علمية للمحاصيل، إلا أن الغموض الذي يحيط بإنتاج هذين المخدرين هو أقل من ذلك الذي يكتنف محاصيل المخدرات. ولما كان إنتاج المخدرات الاصطناعية والقنب ممكناً في كل مكان في

(2) أصدر جزء رفيع المستوى، إبّان الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، إعلاناً سياسياً وخطة عمل بشأن التعاون الدولي صوب خطة عمل استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، مؤكداً أن السياسة العامة لا بد لها من أن تقوم على البيّنة وأن البيانات السديدة مسألة حرجية. ورغم أن نوعية البيانات عن المخدرات قد تحسّنت على مر العقد الفائت، لا تزال توجد ثغرات كبيرة في البيانات. وقد اعتمدت الدول الأعضاء قراراً بشأن تحسين نوعية جمع البيانات، والإبلاغ والتحليل وطلبت إلى المكتب استعراض أدوات الجمع ونظم الإبلاغ. وستضمّن ذلك عقد مشاورات خبراء حكومية دولية واقتراح تشكيلة منقحة من آليات الاستعراض تنظر فيها اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٠. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل فيما يتصل بهذا القرار، وعن أهمية البيانات ذات الجودة العالية، يرجى الرجوع إلى الفرع المتعلق بالسماوات الخاصة.

## خلاصة وافية

العالم تقريباً، فإن ما يعرف عن إنتاجها هو أقل. أما أنماط الاتجار فهي تتجلى في البيانات عن الضبطيات، وهذا مؤشر مختلط يبيّن تدفق المخدرات وإجراءات الإنفاذ المتخذة لإزائه. وتستمد البيانات عن تناول المخدرات من الاستقصاءات والمعلومات عن العلاج، لكن عدداً محدوداً من البلدان يجمع تلك المعلومات. وليس مستوى الغموض الذي يحوم حول تناول المخدرات هو ذاته بشأن كل أنواع المخدرات وفي كل البلدان. فتقديرات متعاطي المنشطات الأفيونية والقنب في العام الماضي، مثلاً، متيقنٌ منها أكثر مما هو الأمر فيما يتصل بمتعاطي المواد الأفيونية والكوكايين؛ وما يعرف عن تناول المخدرات في أوروبا هو أكثر مما يُعرف عن ذلك في أفريقيا وأجزاء من آسيا.

## زراعة خشخاش الأفيون في البلدان الرئيسية الزراعة له (بالمهكتار)، ١٩٩٤-٢٠٠٨



## الاتجاهات العالمية في إنتاج المخدرات

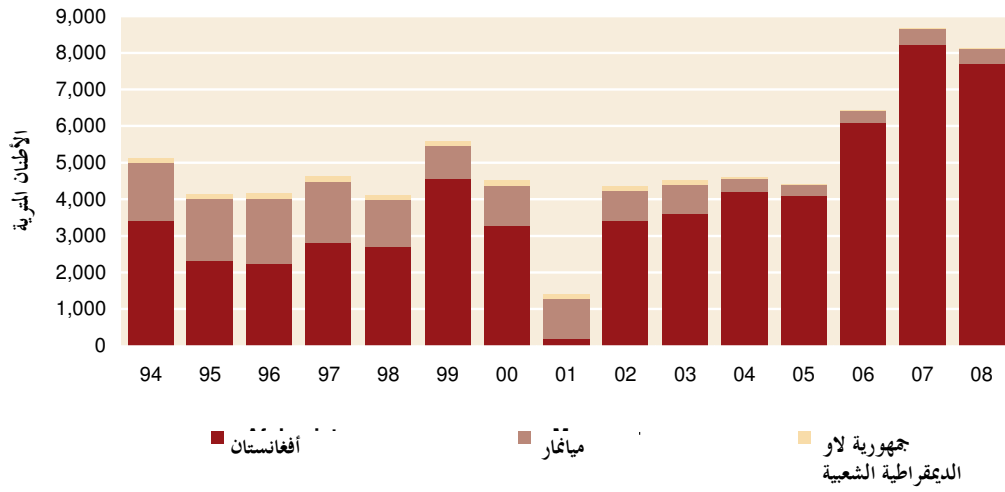
### المواد الأفيونية

انخفضت المساحة الإجمالية المزروع فيها خشخاش الأفيون في البلدان الرئيسية التي تزرعه إلى ١٨٩ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٨. ويعود هذا الانخفاض بنسبة ١٦ في المائة، أساساً، خلال السنة المنصرمة، إلى حدوث انخفاض كبير في أفغانستان. أما مستوى الزراعة في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فكان على وجه التقريب كسأله في عام ٢٠٠٧. وبذلك، يكون مجموع الإنتاج المحتمل للأفيون في البلدان الرئيسية التي تزرع خشخاش الأفيون غير المشروع قد انخفض عما كان عليه في السنة السابقة.

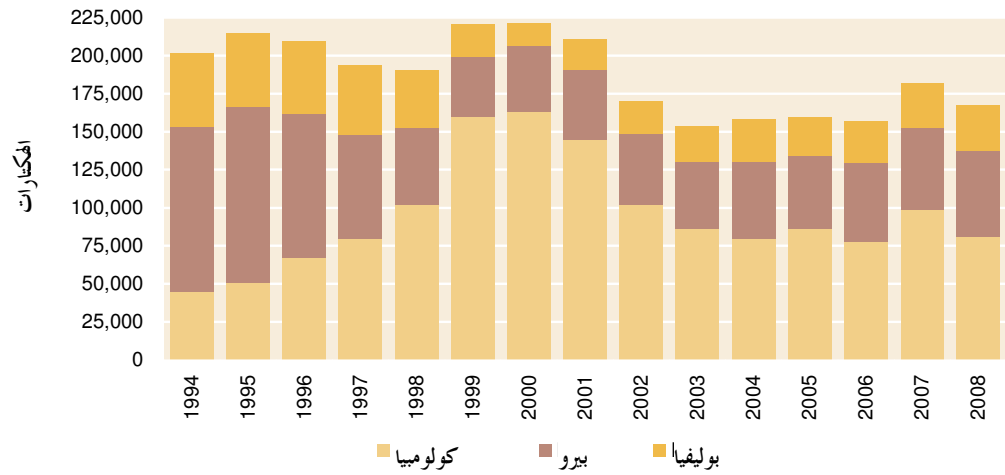
وفي أفغانستان، ظلت زراعة خشخاش الأفيون تتركز بالدرجة الأولى على المقاطعات الجنوبية، بينما هي تلاشت في المزيد من المقاطعات في وسط البلاد وشمالها. وقد كان ثلثا المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في سنة ٢٠٠٨ - ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار - يقعان في مقاطعة هيلماند الجنوبية وحدها. وحدث الهبوط في الزراعة رغم الانخفاض الحاد في استئصال خشخاش الأفيون، من ١٩ ٠٤٧ هكتاراً في عام ٢٠٠٧ إلى ٥ ٤٨٠ هكتاراً في عام ٢٠٠٨ .

وأبلغت ميانمار أن خشخاش الأفيون يزرع على رقعة ٢٨ ٥٠٠ هكتار. ومثلما جرى من قبل، تركزت زراعة خشخاش الأفيون بشدة في ولاية شان شرق البلاد. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، عثر على قدر ضئيل من خشخاش الأفيون مزروعا في المقاطعات الشمالية. وفي باكستان، كانت مساحة زهاء ٢ ٠٠٠ هكتار مزروعة في منطقة الحدود مع أفغانستان، وهذا نفس مستوى المساحة المزروعة المبلغ عنها طيلة السنوات الخمس الفارطة.

### زراعة الأفيون في البلدان الرئيسية الزراعة له (بالطن المتري)، ١٩٩٤-٢٠٠٨



### زراعة شجيرة الكوكا في البلدان الرئيسية الزراعة لها (بالهكتار)، ١٩٩٤-٢٠٠٨



ظل محصول الأفيون في أفغانستان مرتفعاً في عام ٢٠٠٨. وقدّر إنتاج الأفيون المحتمل بـ ٧ ٧٠٠ طن متري (طم) (النطاق ما بين ٦ ٣٣٠ و ٩ ٣٠٨ طن متري). كما يُعتقد أن نسبة ٦٠ في المائة منه حُوّلت إلى مورفين وهيروين داخل البلد. وقدرت كمية المورفين والهروين التي أنتجت في أفغانستان وكانت متاحة للتصدير بـ ٦٣٠ طناً مترياً (النطاق ما بين ٥١٩ و ٧٧٤ طناً مترياً). وصُدّر ٤٠ في المائة تقريباً من إجمالي الإنتاج في شكل أفيون.

### الكوكايين

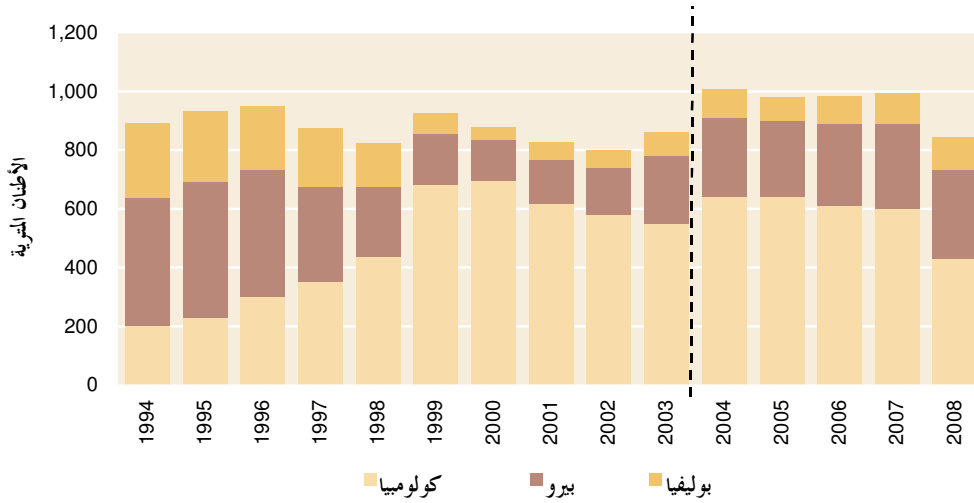
رغم حصول زيادات طفيفة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات (٦ في المائة) وبيرو (٤ في المائة)، فإن مجموع المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا انخفض بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ بسبب حدوث انخفاض كبير في كولومبيا (١٨ في المائة). هكذا، انخفض مجموع المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا إلى ١٦٧ ٦٠٠ هكتار، وهو قريب من متوسط مستوى زراعة شجيرة الكوكا ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وأدنى كثيراً من المستويات التي بلغت هذه الزراعة



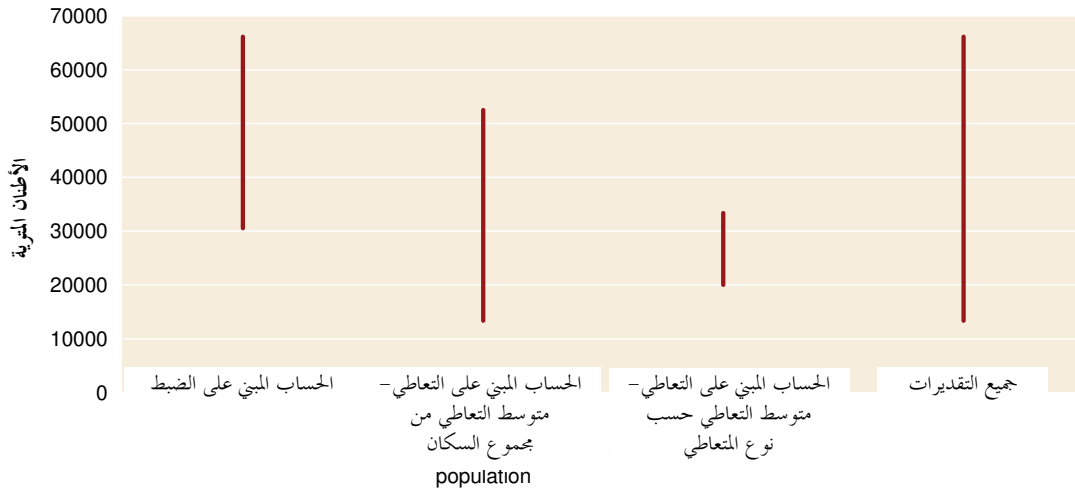
## خلاصة وافية

في تسعينات القرن العشرين. وبالرغم من الانخفاض الحاصل هذا العام، ظلت كولومبيا أكبر بلد زارع لشجيرة الكوكا في العالم، وذلك بمساحة قوامها ٨١ ٠٠٠ هكتار، تليها بيرو (٥٦ ١٠٠ هكتار) وبوليفيا (٣٠ ٥٠٠ هكتار). وانخفض الإنتاج العالمي المقدّر للكوكايين بنسبة ١٥ في المائة من ٩٩٤ طناً مترياً (طم) في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٤٥ طناً مترياً في عام ٢٠٠٨. وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض الشديد في إنتاج الكوكايين في كولومبيا (٢٨ في المائة)، الذي لم تعوّضه الزيادة الحاصلة في بوليفيا وبيرو.

### الإنتاج العالمي للكوكايين (بالأطنان المترية)، ١٩٩٤-٢٠٠٨



### نطاقات التقديرات العالمية لإنتاج نبتة القنب حسب المنهجية



## القنب

إن تقدير المساحة العالمية المزروعة بالقنب أعقد بكثير، لأنه يزرع في معظم بلدان العالم ويمكن إنتاجه في الداخل أو في العراء. وتتراوح المساحة الإجمالية المقدرة لإنتاج القنب في العراء في عام ٢٠٠٨ بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٦٤٢ ٠٠٠ هكتار. ويتراوح مجموع إنتاج نبتة القنب بين ١٣ ٣٠٠ طن متري و ٦٦ ١٠٠ طن متري ويتراوح إنتاج راتينج القنب بين ٢ ٢٠٠ طن متري و ٩ ٩٠٠ طن متري. ونظراً لما يكتنف زراعته من غموض شديد، فإنه يتعذر إنتاج بيانات أدق، على غرار المواد الأفيونية والكوكايين.

## المنشطات الأمفيتامينية

إنَّ المنشطات الأمفيتامينية، شأنها شأن القنب، يمكن إنتاجها في كل مكان تقريباً وبسعر زهيد نسبياً. ومنذ عام ١٩٩٠، أُبلغ عن صنع المنشطات الأمفيتامينية في أكثر من ٦٠ بلداً عبر العالم، مع تزايد العدد كل سنة. وفي عام ٢٠٠٧، قدَّر المكتب أنَّ ما صُنِعَ من مواد تزوي ضمن مجموعة الأمفيتامينات<sup>(٣)</sup> يتراوح بين ٢٣٠ و ٦٤٠ طناً مترياً؛ أمَّا ما صُنِعَ من مواد ضمن مجموعة الإكستاسي<sup>(٤)</sup> فقد قُدِّرَ بما يتراوح بين ٧٢ و ١٣٧ طناً مترياً.

وتبيّن من الانتقال بالإنتاج إلى مواقع أخرى - في معظم الحالات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية - الطريقة التي يتسنى بها للمنظمات الإجرامية أن تستغل البلدان المستضعفة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لتزايد مصالح مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ظلت تنشأ باستمرار عمليات لم تخطر على البال من قبل حجماً وتعقيداً.

## الاتجاهات العالمية في الاتجار بالمخدرات

### المواد الأفيونية

في عام ٢٠٠٧، ازدادت ضبطيات الأفيون والهروين بنسبة ٣٣ في المائة و ١٤ في المائة، على التوالي. وتعكس هذه الزيادة استمرار المستويات المرتفعة من إنتاج الأفيون في أفغانستان، وربما تشمل مثلاً بعض المخزونات المتراكمة منذ عام ٢٠٠٥، عندما كان إنتاج الأفيون العالمي يتجاوز الاستهلاك العالمي. بيد أن ضبطيات المورفين انخفضت بنسبة ٤١ في المائة. وظلت ضبطيات المواد الأفيونية الإجمالية مستقرة في عام ٢٠٠٧، وإن كان ذلك على مستوى عالٍ، إذ تضاعفت منذ عام ١٩٩٨.

(٣) تشمل مجموعة الأمفيتامينات في الغالب الميثامفيتامين والأمفيتامين، وأيضاً مواد أمفيتامينية غير محددة (مثلاً، الأقراص التي تباع مثل الكابتاغون والميثكاثيون والفينيتيلين والميثيلفينيدات وغيرها)، ولكن تستثنى منها مواد يزعم أنها مواد من مجموعة الإكستاسي.

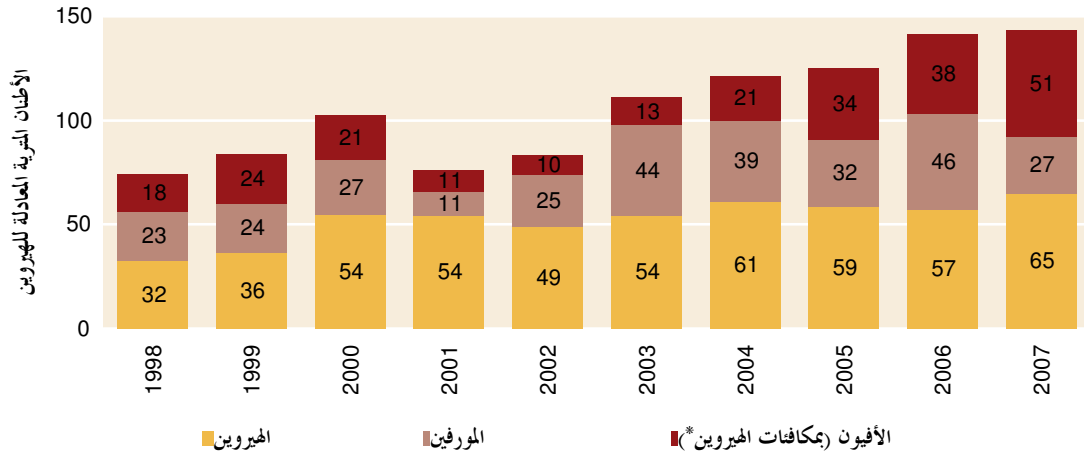
(٤) تشمل مجموعة الإكستاسي في الغالب الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي أمفيتامين ون-إيثيل ميثيلين ديوكسي أمفيتامين وإيثيل ميثيلين ديوكسي أمفيتامين/الميثيلين ديوكسي إيثيل أمفيتامين. لكن، كثيراً ما تفضي قدرة الدول الأعضاء المحدودة على التحليل الشرعية إلى الخلط فيما يتعلق بالخطى الفعلي للأقراص المحققة أنها "الإكستاسي" (الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين).

## خلاصة وافية

### الضبطيات العالمية للمواد الأفيونية، محسوبة بما يعادل الهيروين\* حسب المادة، ١٩٩٨-٢٠٠٧

\* على أساس معدل تحويل ١٠ كلغ من الأفيون مقابل ١ كلغ من المورفين أو ١ كلغ من الهيروين.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بيانات استبيانات التقارير السنوية/قاعدة ديلتا (قاعدة البيانات الخاصة بالتقديرات وتحليل الاتجاهات على المدى الطويل).



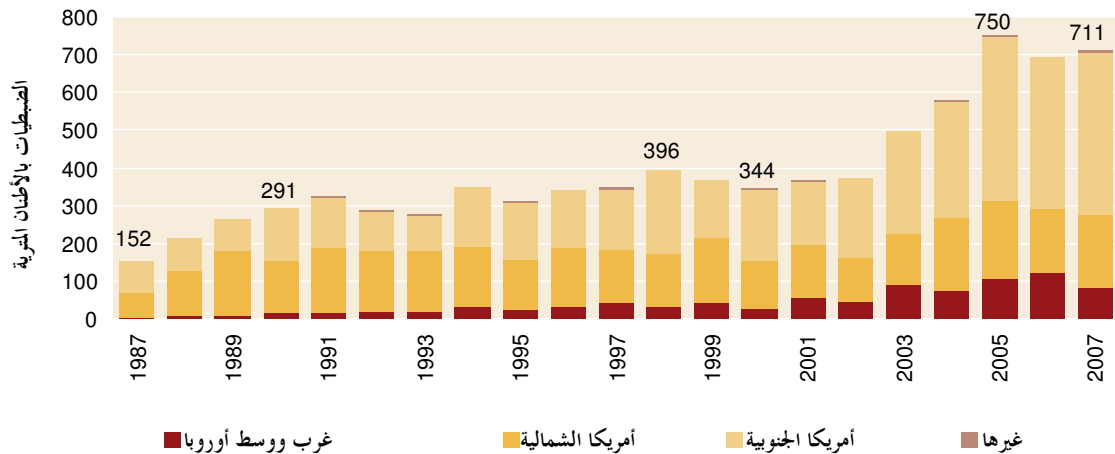
### الكوكايين

في أعقاب خمس سنوات من التوسع، انخفضت في عام ٢٠٠٦ كمية الكوكايين التي ضبطت واستمرت على المستوى الأدنى في عام ٢٠٠٧ (٥ في المائة طوال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧). كان ذلك مطابقا لاستقرار الإنتاج. وفي عام ٢٠٠٨، لوحظ حدوث انخفاض كبير في التهريب نحو أمريكا الشمالية، التي هي أكبر سوق مستهلكة للكوكايين. وقد تبين ذلك من سرعة تصاعد الأسعار وانخفاض مستويات النقاء. وأبلغت المملكة المتحدة أيضا عن انخفاض مستويات نقاء الكوكايين في عام ٢٠٠٨.

### الضبطيات العالمية من الكوكايين، ١٩٨٧-٢٠٠٧

\* بما في ذلك منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بيانات استبيانات التقارير السنوية/قاعدة ديلتا

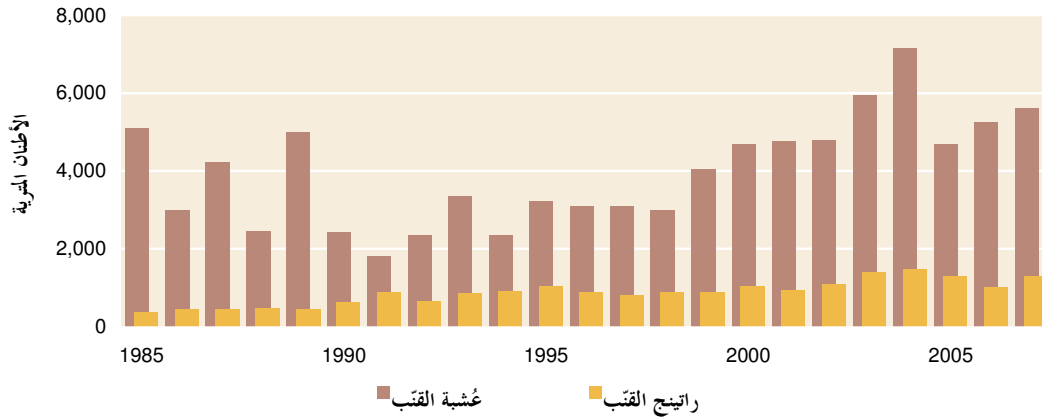


## القنب

بلغت كميات القنب التي ضبطت ٥ ٥٥٧ طناً مترياً في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة عن السنة السابقة. وازدادت ضبطيات راتينج القنب بنحو ٢٩ في المائة فوصلت إلى ١ ٣٠٠ طن متري. وبالإضافة إلى ذلك، ضبطت كميات ضئيلة من زيت القنب (ما يعادل ٤١٨ كلغ) في عام ٢٠٠٧. وكما حصل في عام ٢٠٠٦، أُبلغ عن معظم ضبطيات نبتة القنب في عام ٢٠٠٧ في المكسيك (٣٩ في المائة من المجموع العالمي) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٦ في المائة). وكان جُلّ الزيادة في ضبطيات راتينج القنب راجعاً إلى حصول زيادة كبيرة في غرب ووسط أوروبا، حيث ازدادت الضبطيات بنسبة ٣٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦.

### ضبطيات نبتة وراتينج القنب (بالأطنان المترية)، ١٩٨٥-٢٠٠٧

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بيانات استبيانات التقارير السنوية/قاعدة ديلتا



## المنشطات الأمفيتامينية

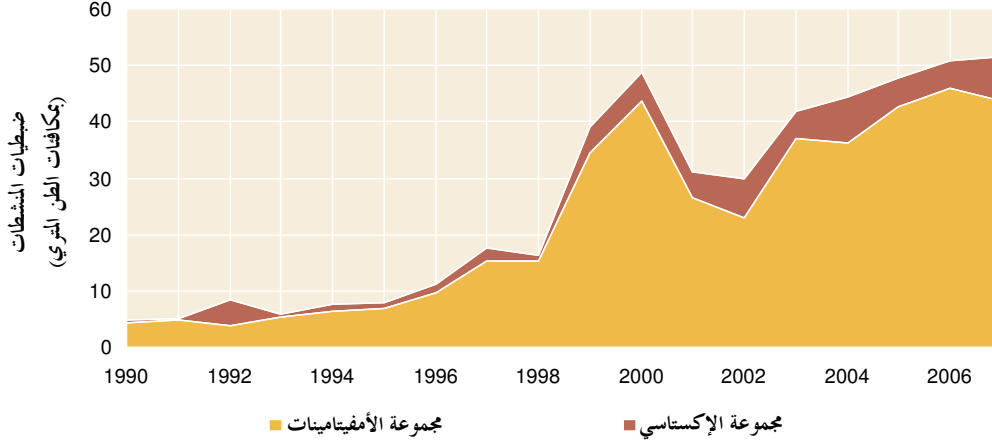
استمرت الضبطيات العالمية للمنشطات الأمفيتامينية في التزايد، إذ بلغت في مجموعها قرابة ٥٢ طناً مترياً في عام ٢٠٠٧، متجاوزة بذلك ذروتها في عام ٢٠٠٠. بما يفوق ٣ أطنان مترياً.<sup>(5)</sup> وقد طغت مجموعة الأمفيتامينات على ضبطيات المنشطات الأمفيتامينية، إذ كانت نسبتها ٨٤ في المائة من كل الضبطيات حسب الحجم، علماً أن مادة الميثامفيتامين كان لها القسط الأكبر. وشهدت سنة ٢٠٠٧ أيضاً قفزة هائلة في ضبطيات مجموعة الإكستاسي (١٦ في المائة من إجمالي المنشطات الأمفيتامينية التي ضبطت)، ولوحظت زيادات مهمة في عدة أسواق كبيرة. وغالباً ما يحصل الاتجار بالمواد المنشطة الأمفيتامينية داخل المنطقة الواحدة، ولهذا فإن الحدود الدولية التي يعبرها أقل، لكن الكيماويات السليفة التي تصنع منها المنشطات الأمفيتامينية ما زال يُتجر بها في جميع أرجاء العالم. وهي كثيراً ما تُسرب من قنوات الصنع المشروع في جنوب آسيا وشرقها وجنوبها الشرقي.

(5) لتوحيد المقاييس، حولت الضبطيات المبلغ عنها بالكيلوغرامات والليترات والجرعات/الوحدات/الأقراص إلى معادلات بالكيلوغرام: وافترض أن جرعة من "الإكستاسي" تحتوي على ١٠٠ ملغ من عنصر مؤثر عقلي (الميثيل ديوكسي ميثامفيتامين)؛ وافترض أن جرعة الأمفيتامين/ميثامفيتامين تحتوي على ٣٠ ملغ من العنصر الفعال؛ وافترض أن اللتر يعادل الكيلوغرام.

## خلاصة وافية

### الضبطيات العالمية للمنشطات الأمفيتامينية، ١٩٩٠-٢٠٠٧

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، بيانات استبيانات التقارير السنوية/قاعدة ديلتا؛ وشبكة المعلومات عن تعاطي المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة؛ والتقارير الحكومية؛ والمنظمة العالمية للجمارك، التقرير عن الجمارك والمخدرات لعام ٢٠٠٧ (بروكسل، ٢٠٠٨) والسنوات السابقة.



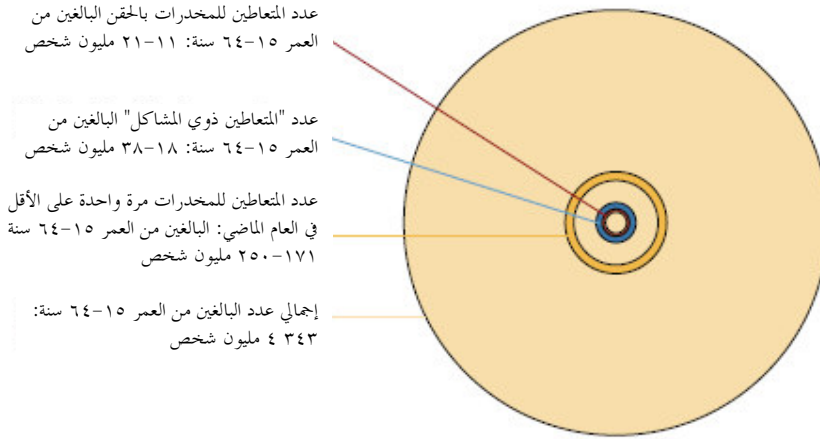
### الاتجاهات العالمية في استهلاك المخدرات

يقدّر المكتب أن ما بين ١٧٢ و ٢٥٠ مليون شخص تعاطوا مخدرات غير مشروعة مرة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٧.<sup>(٦)</sup> لكن تلك الأرقام الكبيرة تشمل الكثير من المستهلكين العرضيين الذين ربما جرّبوا المخدرات ذات مرّة في السنة برمتها. لذا، من المهم أن توجد أيضا تقديرات لعدد من يتعاطون المخدرات بشدة أو يشكلون حالات "إشكالية". فهذه الفئة تستهلك معظم المخدرات المتعاطاة كل سنة؛ ومن المحتمل جدا أن يصبح أولئك المدمنون من مرتهني المخدرات وسوف ينفعهم العلاج، كما أن مستويات تعاطيهم يكون لها على الأرجح وقع على كثير من التأثيرات على الصحة العمومية والنظام العام. ويتبين من تقديرات المكتب أنه كان هناك في عام ٢٠٠٧ ما بين ١٨ و ٣٨ مليون متعاط للمخدرات من ذوي المشاكل الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة.

إن اختلاف المخدرات يطرح مشاكل مختلفة في مناطق مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان عدد المتقدمين للعلاج في أفريقيا وأوقيانوسيا بسبب القنب أكثر من أي مخدر آخر (٦٣ في المائة في أفريقيا؛ و٤٧ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا). وعلى العكس، كانت المواد الأفيونية هي المخدر الرئيسي المعالج منه في آسيا وأوروبا (٦٥ في المائة و٦٠ في المائة، على التوالي). وكان الكوكايين أبرز في أمريكا الشمالية (٣٤ في المائة) وأمريكا الجنوبية (٥٢ في المائة) من أي منطقة أخرى؛ بينما كانت المنشطات الأمفيتامينية هي الأبرز في آسيا (١٨ في المائة) وأمريكا الشمالية (١٨ في المائة) وأوقيانوسيا (٢٠ في المائة). وللقنب دور متزايد في العلاج من المخدرات في أوروبا وأمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا منذ أواخر تسعينات القرن الماضي؛ وأصبح استعمال المنشطات الأمفيتامينية يشمل الآن أكثر مما مضى العلاج من المخدرات في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. ويعمل العديد من الدول الأعضاء على توسيع نطاق التصدي لارتهاان مواطنيها بالمخدرات؛ وقد شرع المكتب ومنظمة الصحة العالمية، في الآونة الأخيرة، في عمل برنامجي مشترك لزيادة جودة العلاج من المخدرات والقدرة الاستيعابية في مختلف أنحاء العالم.

(6) للمزيد من التفاصيل بشأن الطرائق المتبعة للوصول إلى هذه التقديرات، انظر فرعي السمات الرئيسية والمنهجية أدناه.

## تعاطي المخدرات غير المشروع على الصعيد العالمي



### المواد الأفيونية

يُقَدَّر أن عدد مَنْ تعاطوا المواد الأفيونية مرة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٧ يتراوح بين ١٥ و ٢١ مليون شخص على الصعيد العالمي.<sup>(٧)</sup> ويعتقد أن أكثر من نصف متعاطي المواد الأفيونية في العالم يعيشون في آسيا. وتوجد أعلى مستويات التعاطي (من حيث نسبة السكان البالغين من العمر ١٥-٦٤ سنة) على طول طرق تهريب المخدرات القريبة من أفغانستان. وتبقى المواد الأفيونية مشكلة العالم الرئيسية من حيث العلاج. ولأوروبا أضخم سوق للمواد الأفيونية من الناحية الاقتصادية. ورغم أن التعاطي يبدو مستقرا في العديد من بلدان أوروبا الغربية، فقد أُبلغ عن ازدياده في أوروبا الشرقية.

### الكوكايين

يُقَدَّر أن عدد الذين تعاطوا الكوكايين مرة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٧ متراوح بين ١٦ و ٢١ مليوناً. وتظل أمريكا الشمالية هي أكبر سوق، تليها أوروبا الغربية والوسطى وأمريكا الجنوبية. وقد أُبلغ أن انخفاضاً ذا بال حدث في تعاطي الكوكايين في أمريكا الشمالية، ولا سيما الولايات المتحدة، التي ما زالت أكبر سوق للكوكايين، بالأرقام المطلقة. وتعاطي الكوكايين مرة واحدة على الأقل في السنة المنصرمة حوالي ٥,٧ مليون شخص في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. وبعد حدوث زيادات حادة في السنوات الأخيرة، أظهر عدد من الاستقصاءات في بلدان أوروبا الغربية دلائل أولية للاستقرار، بينما لا يزال تعاطي الكوكايين، على ما يبدو، يتنامى في أمريكا الجنوبية. ويظهر أن هناك في بعض البلدان الأفريقية، وعلى الخصوص في أفريقيا الغربية والجنوبية، ارتفاعاً في مستويات تعاطي الكوكايين، وإن كانت البيانات متناثرة.

(7) يعتبر عدم وجود بيانات موثوق فيها عن مستويات تعاطي المخدرات، وخاصة في بلدان كبيرة مثل الصين، عقبة كأداء أمام الفهم الدقيق لحجم جماعة متعاطي المخدرات. ولا مراء أنه عندما لا تتاح التقديرات إلا عن عدد صغير نسبياً من سكان منطقة ما، فإن نطاقات المتعاطين للمخدرات المقدَّرين في تلك المنطقة تكون كبيرة. ولم تجر تقديرات دون إقليمية وإقليمية إلا حينما تنشر التقديرات المباشرة لبلدين على الأقل يغطيان على الأقل ٢٠ في المائة من سكان المنطقة أو المنطقة الفرعية البالغين من العمر ١٥-٦٤ سنة. ولتقدير النطاقات، فيما يتعلق بالبلدان التي لم تنشر لها تقديرات، استعملت تقديرات من بلدان أخرى في المنطقة/المنطقة الفرعية. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى فرعي السمات الخاصة والمنهجية أدناه.

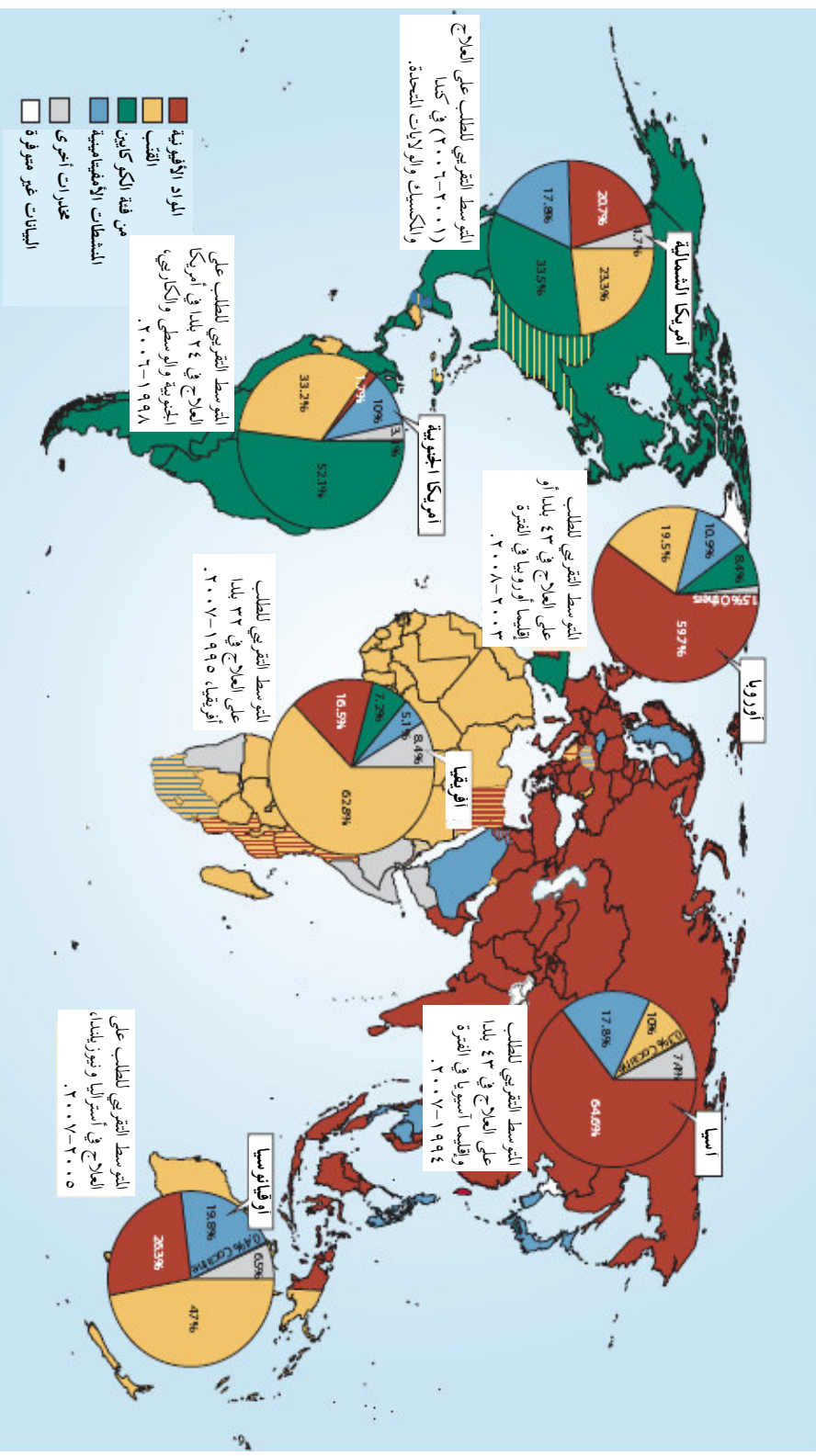
## القنب

يُقدَّر أن عدد الذين تعاطوا القنب مرة واحدة على الأقل في العالم في عام ٢٠٠٧ يتراوح بين ١٤٣ و ١٩٠ مليوناً. وتظل أعلى المستويات موجودة في الأسواق المترسخة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وإن كان يستدلّ من دراسات حديثة أن مستويات التعاطي منحدرة في البلدان المتقدمة، وخاصة في أوساط الشباب.

## المنشطات الأمفيتامينية

يُقدَّر المكتب أن عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً الذين تعاطوا مواد من مجموعة الأمفيتامينات مرة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٧ يتراوح بين ١٦ و ٥١ مليوناً؛ وأن عدد الذين تعاطوا مخدرات من مجموعة الإكستاسي مرة واحدة على الأقل يتراوح بين ١٢ و ٢٤ مليوناً في العالم أجمع. وتلك النطاقات أوسع بكثير من نطاقات الكوكايين والمهيروين، لما يكتنف مجموعة المخدرات هذه من غموض من ناحية التعاطي والإنتاج، على حدّ سواء. ومتعاطو المجموعة الأمفيتامينية في شرق آسيا وجنوب شرقها يستهلكون الميثامفيتامين في المقام الأول. وغالباً ما تكون الأقراص التي تباع باعتبارها الكابتاغون محتوية على الأمفيتامين، وهي تُتعاطى في منطقة الشرق الأدنى والأوسط برمتها. أمّا في أوروبا، فالمتعاطون يستهلكون الأمفيتامين، في حين أن زهاء نصف متعاطي المنشطات في أمريكا الشمالية يتعاطون الميثامفيتامين.

## المخدرات الإشكالية الرئيسية (كما يتجلى في العلاج المنجح)، ٢٠٠٧ (أو بعدها حسبما هو متوفر)

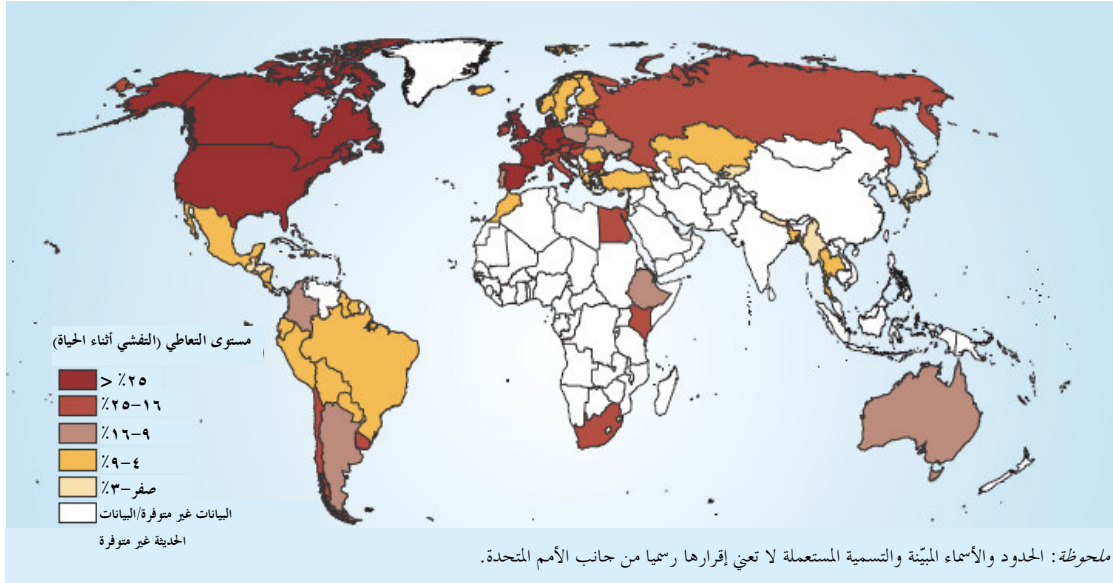




مناطق الأقسام في السنة الماضية	مناطق مجموعة الأقسام في السنة الماضية		مناطق الكليات في السنة الماضية		مناطق الدار الألفية في السنة الماضية		مناطق القتب في السنة الماضية		المنطقة/المنطقة الفرعية
	العدد (الأعلى)	العدد (الأسفل)	العدد (الأعلى)	العدد (الأسفل)	العدد (الأعلى)	العدد (الأسفل)	العدد (الأعلى)	العدد (الأسفل)	
لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات	٤٠٩٠٠٠٠٠ إلى ٣٨٩٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٤٠٠٠٠٠	٣٢٤٠٠٠٠٠ إلى ١٦٥٥٠٠٠٠	٥٠٥٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠	٢٧٨٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠٠٠	٥٦٣٩٠٠٠٠ إلى ٢٨٨٥٠٠٠٠	٩٣٢٠٠٠٠ إلى ٣٦٢٠٠٠٠	أفريقيا الشمالية أفريقيا الغربية والوسطى أفريقيا الشرقية أفريقيا الجنوبية
٣٢٢٠٠٠٠٠ إلى ٣١٣٠٠٠٠٠ ٢٥٢٠٠٠٠٠ إلى ٢٥٢٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠٠ ٥١٠٠٠٠٠ إلى ٥١٠٠٠٠٠	٥٧٨٠٠٠٠٠ إلى ٥٢٥٠٠٠٠٠ ٣٧٢٠٠٠٠٠ إلى ٣٧٢٠٠٠٠٠ ٣١٠٠٠٠٠ إلى ٣١٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠٠٠ ١٤٣٠٠٠٠٠ إلى ١٤٣٠٠٠٠٠	٩٥٧٠٠٠٠٠ إلى ٩٤١٠٠٠٠٠ ٦٨٧٠٠٠٠٠ إلى ٦٨٧٠٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠٠٠ ٢٣١٠٠٠٠٠ إلى ٢٣١٠٠٠٠٠	٢٣٣٠٠٠٠٠ إلى ٢١٩٠٠٠٠٠ ١٣٢٠٠٠٠٠ إلى ١٣١٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠٠٠ ٨٤٠٠٠٠٠٠ إلى ٨٤٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٨٠٠٠٠٠ إلى ٤١٤٥٥٠٠٠٠ ٣١٢٢٠٠٠٠٠ إلى ٣١٢٢٠٠٠٠٠ ٥٨٠٠٠٠٠٠ إلى ٥٨٠٠٠٠٠٠٠ ١١٢٠٠٠٠٠ إلى ١١٢٠٠٠٠٠٠ ٨٥١٠٠٠٠٠٠ إلى ٨٥١٠٠٠٠٠٠٠	القطر الأمريكية أمريكا الشمالية أمريكا الوسطى الكاريب أمريكا الجنوبية				
١٣٥٨٠٠٠٠٠ إلى ٣٥٥٠٠٠٠٠٠ ٥٩٥٠٠٠٠٠ إلى ٢٢٥٠٠٠٠٠ لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات	٣٧٠٤٠٠٠٠٠ إلى ٥٧٨٠٠٠٠٠٠ ٢٠٥٢٠٠٠٠٠ إلى ٤٦٠٠٠٠٠٠٠ لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات	٢٥٢٠٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ٩٩٠٠٠٠٠٠ إلى ٣١٠٠٠٠٠٠٠ لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات لا يمكن حساب التقديرات	١١٨٩٠٠٠٠٠ إلى ٨٤٤٠٠٠٠٠٠ ٤٩٧٠٠٠٠٠ إلى ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ ٣٦٢٠٠٠٠٠ إلى ٣٦٢٠٠٠٠٠٠ ٣٤٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ ٢٩١٠٠٠٠٠٠ إلى ٦٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٥٧٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٩٣٠٠٠٠٠ ١٩٨٢٠٠٠٠٠ إلى ٤١١٠٠٠٠٠٠ ٢٧٤٩٠٠٠٠٠ إلى ٢٧٤٩٠٠٠٠٠٠ ٢٠٢٠٠٠٠٠٠ إلى ١٨٩٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٢٠٠٠٠٠٠ إلى ٧٤٤٠٠٠٠٠٠٠	آسيا الشرق الأوسط/البحر المتوسط آسيا الجنوبية آسيا الوسطى الشرق الأوسط والوسطى				
٣٩٦٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٧٥٠٠٠٠٠٠ ٢١٢٠٠٠٠٠٠ إلى ٢١١٠٠٠٠٠٠ ١٨٣٠٠٠٠٠٠ إلى ١٦٤٠٠٠٠٠٠	٣٠٧٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٤٣٠٠٠٠٠٠ ١٦٩٠٠٠٠٠٠ إلى ١٥٩٠٠٠٠٠٠ ١٢٨٠٠٠٠٠٠ إلى ٨٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٤٣٣٠٠٠٠٠٠ ٣٨٨٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٨٧٠٠٠٠٠٠٠ ٧٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٥٥٠٠٠٠٠ إلى ٣٤٤٠٠٠٠٠٠ ١٥٣٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ ٢٥٣٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٦١٠٠٠٠٠٠	٢٩٦٦٠٠٠٠٠ إلى ٢٨٨٩٠٠٠٠٠ ٢٠٩٤٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٨١٠٠٠٠٠٠ ٨٧٢٠٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٨٠٠٠٠٠٠	أوروبا الغربية/الوسطى أوروبا الشرقية البحر المتوسط/البحر المتوسط				
٨٨٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٨١٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٥٧٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٧٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٤٦٠٠٠٠٠٠٠	أوقيانوسيا				
٢٣٥١٠٠٠٠٠٠٠ إلى ١١٥٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٥٧٠٠٠٠٠٠ إلى ٥٨٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٧٢٠٠٠٠٠٠ إلى ١٥٦٣٠٠٠٠٠٠	٢١١٣٠٠٠٠٠٠٠ إلى ١٥١٦٠٠٠٠٠٠	١٩٠٢٧٠٠٠٠٠٠ إلى ١٤٢٥٨٠٠٠٠٠٠	التقدير الإجمالي				

## تفشي تعاطي الشباب للقنب في حياتهم (بالنسبة المئوية)\*

تتضمن هذه الخريطة بيانات مستمدة من استقصاءات مدرسية للشباب. ويمكن أن تختلف الفئة العمرية (أو السنوات الدراسية) المدرجة اختلافا طفيفا من بلد إلى آخر، وبالتالي فإن البيانات لا تقارن مباشرة. وللاطلاع على تفاصيل كل تقدير من التقديرات الواردة في الخريطة، يرجى الرجوع إلى المرفق الإحصائي (٣-٦).



## تعاطي الشباب للمخدرات

إن تحليل تعاطي الشباب للمخدرات أمر مهمّ لعدة أسباب رئيسية. أولها أن السواد الأعظم من الناس يبدوون تعاطي المخدرات في شبابهم، وخير من يستهدف بأنشطة الوقاية من المخدرات هم الشباب. ثانيا، يمكن أن تنمّ الاتجاهات في تعاطي الشباب للمخدرات غير المشروعة عن وقوع تحولات في أسواق المخدرات، لأن الشباب قد يتفاعل مع التغيرات التي تحدث في توفر المخدرات أو التصورات الاجتماعية حول تعاطي المخدرات أكثر من الذين يكبرونهم سناً. وثالثاً، ربط بدء تعاطي المخدرات في سن مبكرة بتبعات صحية واجتماعية سلبية لاحقة. وقد اضطلع، في هذا العام، باستعراض لدراسات تعاطي الشباب للمخدرات عبر العالم، هو من السمات البارزة لهذا التقرير.<sup>(٨)</sup>

## تعاطي المخدرات بالحقن

تؤكد التقارير تعاطي المخدرات بالحقن في ١٤٨ بلداً من بلدان العالم تقطن فيها نسبة ٩٥ في المائة من سكان المعمورة،<sup>(٩)</sup> إلا أن شيوع هذا السلوك متفاوت إلى حد بعيد. ويقدر أن عدد المتعاطين للمخدرات بالحقن في العالم يتراوح بين ١١ و ٢١ مليون شخص. ويُقدّر أن أكبر عدد من متعاطي المخدرات بالحقن هم في الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرازيل، وتستأثر هذه البلدان بنسبة ٤٥ في المائة من المجموع المقدّر لهؤلاء المتعاطين في العالم بأسره.

وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي المخدرات بالحقن يتسبب في تزايد نسبة الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في عديد من أرجاء العالم، ومنها بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وشرق آسيا وجنوبها الشرقي. وقد أبلغ عن إصابة من يتعاطون

(8) للاطلاع على المزيد من تفاصيل هذا الاستعراض، يرجى الرجوع إلى الفرع المتعلق بالسمات الخاصة.

(9) جمع هذه المعلومات واستعراضها الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس الأيدز وتعاطي المخدرات بالحقن ونشرت في مجلة لانسلت الطبية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. للمزيد من المعلومات، انظر: [www.iduRefGroup.com](http://www.iduRefGroup.com).

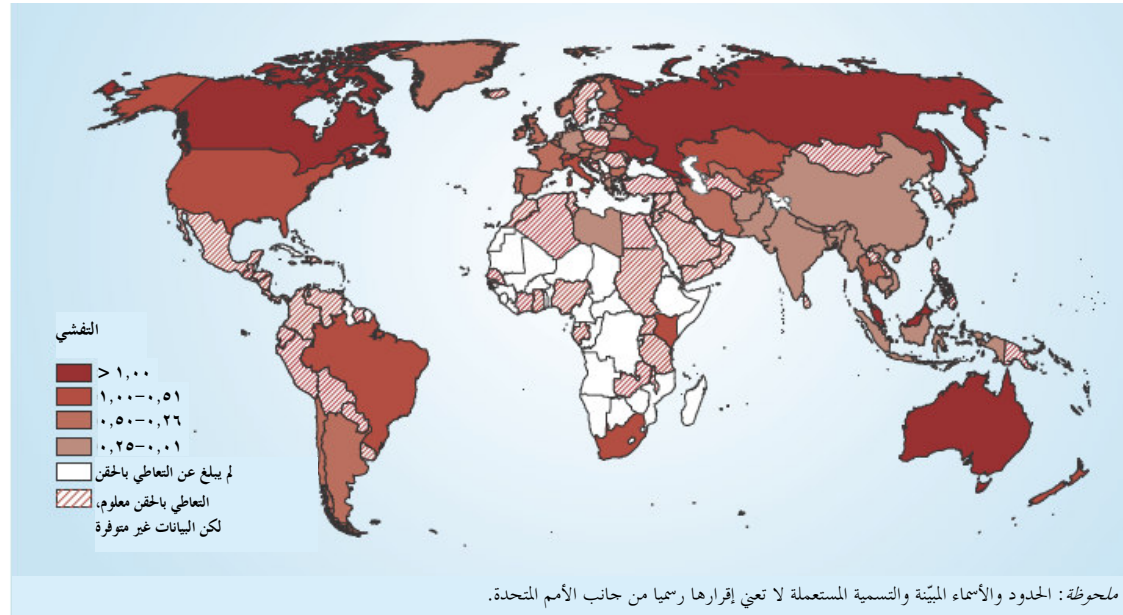
## خلاصة وافية

المخدرات بالحقن، في ١٢٠ بلداً، بفيروس نقص المناعة البشرية، مع الاختلاف الشديد داخل البلدان وفيما بينها. ويقدر أن عدداً متراوحاً بين ٠,٨ و٦,٦ ملايين ممن يتعاطون المخدرات بالحقن مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشمل المناطق التي توجد فيها أضعف الأعداد ويوجد فيها أعلى تمركز للمصابين من هؤلاء المتعاطين أوروبا الشرقية وشرق آسيا وجنوبها الشرقي وأمريكا اللاتينية. كما أنهم يشكّلون، في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، نسبة مرموقة من إجمالي المصابين بالفيروس المذكور.

## الجريمة المقترنة بالمخدرات

المخدرات والجريمة بينهما عروة وثقى، لكن العلاقة بينهما غير مباشرة. قد يرتكب المرء جريمة وهو تحت تأثير المخدرات؛ وقد يفعل ذلك ابتغاء الحصول على مال لتعاطي المخدّر. وإضافة إلى ذلك، فإن جُلّ البلدان تحرّم زراعة المخدرات وصنعها وامتلاكها وشراؤها وتعاطيها وبيعها وتوزيعها واستيرادها وتصديرها. وهناك بيانات جاهزة عن الجرائم "المباشرة"، ويمكن أن تُصنّف هذه الجرائم إلى ما يتعلّق بـ"الاستعمال الخاص" وإلى جرائم أشدّ خطورة لها صلة بالاتجار بالمخدرات. وهذه البيانات مهمة وتعكس مدى النشاط المتصل بالمخدرات ومدى الإنفاذ فيما يتعلّق بالمخدرات.<sup>(١٠)</sup>

## تفشي تعاطي البالغين من العمر ١٥-٦٤ سنة للمخدرات بالحقن (بالنسبة المئوية)



## التصدي للعواقب غير المقصودة: مراقبة المخدرات والسوق السوداء الإجرامية

أسفر نظام المراقبة الدولية للمخدرات عن عدة عواقب غير متعمدة، أخطرها شأناً هو خلق سوق سوداء مربحة للمخدرات وما ينجرّ عنها من عنف وفساد. ففي بعض الحالات، بلغ العنف مبلغاً دفع إلى المناذاة بالعدول عن ذلك النظام. غير أنّ ذلك النظام، إذ يبقى على عدم مشروعية المواد الخاضعة للمراقبة وعلى ندرة توافرها، يحمي الملايين من العواقب الوخيمة المترتبة على تعاطيها والإدمان عليها، لا سيما في العالم النامي. لذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يراقب المخدرات وأن يحدّد في الوقت ذاته من العنف والفساد المصاحبين للسوق السوداء.

(10) للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى فرع السمات الخاصة.

وما فتئت مراقبة المخدرات تعامل، منذ زمن بعيد، على أنها مسألة تتعلق بإنفاذ القوانين، وقد كان النهج المتبع في العادة بسيطاً، وهو: إلقاء القبض على المخالفين لقوانين المخدرات وضبط مخدراتهم. وباعتماد اتفاقية عام ١٩٨٨ وسّعت الأدوات المتاحة للتصدي لأسواق المخدرات، وذلك بإنشاء آليات لمراقبة السلائف ومصادرة الأصول وغسل الأموال وتسليم المجرمين. وإلى جانب تحسين استعمال تلك الآليات، يمكن القيام بالكثير لكي يكون إنفاذ قوانين المخدرات أنجع وأوفر تكلفة، مع الحد من الفساد والعنف.

إنّ الغرض المتوخى من إلقاء القبض على مجرمي المخدرات وسجنهم هو ردعهم وشل حركتهم وإعادة تأهيلهم. وهذا الغرض، فيما يتعلق ببعض فئات المجرمين، لا يحقق جيداً أياً من تلك الأهداف، وهو إذا ما طُبّق عشوائياً كان هدراً للموارد الشحيحة. وعلى الخصوص، قلما يكون سجن متعاطي المخدرات فعالاً. وبالإمكان صدّ المتعاطين العرضيين بعقوبات أقل صرامة بكثير؛ لذلك، لا بد من إعانة المدمنين على الإقلاع عن عاداتهم، بالمعالجة أو الإفراج المشروط. بل إن هناك تدخلات مشجعة ترمي إلى إزالة فرق كاملة من باعة المخدرات في الشوارع دون الاضطرار إلى الاعتقال الجماعي. وينبغي أن يستهدف السجن خصوصاً المجرمين العنيفين، مما يمكن فعلاً من تخفيف العنف في الأسواق.

هذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل تعاطي المخدرات. فالقسم الأكبر من المخدرات المعروضة يستهلكها قدر صغير من المتعاطين، وهم: المدمنون أو متعاطو المخدرات ذوو المشاكل. ومن شأن التعامل مع هذا العنصر من سوق المخدرات من خلال تدخلات مكثفة أن يقلل من الربحية ويجد من الحوافز للمتاجرين. ولحسن الحظ، يبدو أن النصيب الأعظم من مدمني المخدرات في العالم متواجدون في بلدان وفيرة الموارد وقادرة على أن تفعل شيئاً فيما يخص هذه المسألة.

ومما لا بد منه أيضاً هو تطهير الأماكن المهملة التي تتمخض عن أسواق للمخدرات. فمع أن الكثير من الناس المقيمين في تلك الأماكن ليس لديهم الكثير مما يخسرونه ويصعب بالتالي ردعهم، فإن هناك دائماً لاعبين رئيسيين لهم مصلحة مالية في البقاء في ذلك المكان. وبتحميل المسؤولين مسؤولية حقيقية، ربما تنسني إعادة تلك المناطق التي يستبيحها الجميع إلى جادة الصواب، على مستوى الحي أو حتى على الصعيد الوطني. وسيؤدي ذلك إلى إغلاق أسواق المخدرات المفتوحة والحد من اتساعها. وسيُخرج ذلك الأسواق من قبضة عصابات الشوارع، التي هي من أكثر المجموعات انغماساً في العنف المتصل بالسوق.

وعلاوةً على زيادة فعالية إنفاذ القوانين، من الضروري إشراك وكالات أخرى في التصدي استراتيجياً لمشاكل المخدرات. وهذه الاستراتيجيات ينبغي أن تستهدف كل تدفق للمخدرات والأثر الذي تخلفه على مواقع معينة. وينبغي أن ينصبّ التركيز على تقليص الأسواق، لا على مجرد تعطيل أفراد محددين أو جماعات محدّدة. وينبغي أن تنسق تلك التدخلات تنسيقاً دولياً تحاشياً للانتقال إلى أماكن أخرى. لكن الانتقال في حد ذاته يمكن أن يُستعمل على نحو استراتيجي لإرشاد الأسواق إلى سبل يقل فيها ظهور الجريمة والفساد.